

2021

تقرير التطورات النقدية والمصرفية

الربع الأول 2021م

وكالة الأبحاث والشئون الدولية



البنك المركزي السعودي
SAMA
Saudi Central Bank



جدول المحتويات

الجزء	رقم الصفحة
الملخص التنفيذي	3
أولاً: السياسة النقدية	4
ثانياً: التطورات النقدية	4
ثالثاً: تطورات المركز المالي للبنك المركزي السعودي	5
رابعاً: تطورات النشاط المصرفي	6
خامساً: القطاع الخارجي	10
سادساً: تطورات التقنية المصرفية	11
سابعاً: تطورات سوق الأسهم المحلية	12
ثامناً: صناديق الاستثمار	13
تاسعاً: التطورات الإشرافية والتشريعات المصرفية خلال الربع الأول 2021م	13

الملخص التنفيذي

وتشير التقديرات الأولية إلى تحقيق فائض في ميزان الحساب الجاري خلال الربع الرابع من عام 2020م مقداره 8.7 مليار ريال مقارنةً بفائض مقداره 24.2 مليار ريال في الربع المقابل من عام 2019م.

انخفضت القيمة الإجمالية لعمليات نظام سريع خلال الربع الأول من عام 2021م بنسبة 9.4 في المئة (1,876.8 مليار ريال) مقارنةً بالربع السابق، لتبلغ 18,073.8 مليار ريال، وبلغ إجمالي العمليات المنفذة من خلال أجهزة الصرف الآلي ما يقارب 424.5 مليون عملية بإجمالي سحبات نقدية قدرها 151.6 مليار ريال شملت عمليات المصارف وعمليات مدى.

سجل المؤشر العام لأسعار الأسهم ارتفاعاً ربعياً في نهاية الربع الأول من عام 2021م بنسبة 12.9 في المئة ليبلغ 9,810.5 نقطة. وارتفع إجمالي أصول صناديق الاستثمار المدارة من قبل شركات الاستثمار بنسبة 11.0 في المئة (23.1 مليار ريال) ليبلغ 232.8 مليار ريال.

قرر البنك المركزي السعودي خلال الربع الأول من عام 2021م الإبقاء على معدل عائد اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس (Reverse Repo Rate) عند 0.50 في المئة، وكذلك الإبقاء على معدل عائد اتفاقيات إعادة الشراء (Repo Rate) عند 1.0 في المئة. واستقرت نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع تحت الطلب عند 7.0 في المئة، وعلى الودائع الزمنية والادخارية عند 4.0 في المئة. كما قرر البنك المركزي الحفاظ على سقف الاشتراك الأسبوعي للبنوك المحلية في أدونات ساما عند 10.0 مليار ريال خلال الربع الأول من عام 2021م. وانخفض متوسط أسعار الفائدة على الودائع بين المصارف المحلية لمدة ثلاثة أشهر (SAIBOR) في الربع الأول من عام 2021م ليصل إلى 0.8072 في المئة.

سجل عرض النقود بتعريفه الشامل (ن3) خلال الربع الأول من عام 2021م ارتفاعاً ربعياً نسبته 1.8 في المئة، وارتفعت القاعدة النقدية بنسبة بلغت نحو 0.7 في المئة مقارنةً بالربع السابق. وتشير البيانات الأولية للمركز المالي للبنك المركزي إلى تسجيل إجمالي الموجودات خلال الربع الأول من عام 2021م ارتفاعاً ليبلغ 1,853.4 مليار ريال، فيما سجل إجمالي الأصول الاحتياطية للبنك المركزي انخفاضاً ليبلغ 1,683.5 مليار ريال.

سجل إجمالي الودائع المصرفية خلال الربع الأول من عام 2021م ارتفاعاً نسبته 1.9 في المئة مقارنةً بالربع السابق، ليبلغ نحو 1,980.3 مليار ريال. وبلغ إجمالي الموجودات والمطلوبات للمصارف التجارية قرابة 3,035.1 مليار ريال، مسجلاً بذلك ارتفاعاً بنسبة 1.9 في المئة. وارتفعت مطلوبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والعام بنسبة بلغت نحو 4.6 في المئة لتبلغ 2,384.7 مليار ريال.

أولاً: السياسة النقدية

استمر البنك المركزي السعودي (ساما) في اتباع سياسة نقدية تهدف إلى تحقيق استقرار الأسعار ودعم مختلف القطاعات الاقتصادية بما يتلاءم مع التطورات الاقتصادية المحلية والعالمية، ودعم المصارف المحلية للقيام بدورها التمويلي في الاقتصاد المحلي. وفي ظل التطورات المصاحبة لجائحة كورونا وانطلاقاً من دور البنك المركزي في تفعيل أدوات السياسة النقدية وتعزيز الاستقرار المالي، قرر البنك المركزي السعودي خلال الربع الأول من عام 2021م تمديد فترة برنامج تأجيل الدفعات مدة ثلاثة أشهر إضافية، وذلك لتمكين القطاع المالي من الاستمرار في القيام بدوره في دعم قطاع المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، والإسهام في دعم التعافي الاقتصادي، والمحافظة على معدلات التوظيف في القطاع الخاص.

1-1 معدل العائد والاحتياطي القانوني

قرر البنك المركزي خلال الربع الأول من عام 2021م، الإبقاء على معدل عائد اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس (Reverse Repo Rate) عند 0.50 في المئة، وكذلك الإبقاء على معدل عائد اتفاقيات إعادة الشراء (Repo Rate) عند 1.0 في المئة، ويأتي ذلك استمراراً لنهج البنك المركزي في الحفاظ على الاستقرار النقدي.

وقد بلغ المتوسط اليومي لما قام به البنك المركزي من صافي عمليات اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس نحو 101.5 مليار ريال في الربع الأول من عام 2021م، مقارنةً بنحو 113.7 مليار ريال في الربع الرابع من عام 2020م، وظلت نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع تحت الطلب عند 7.0 في المئة، وعلى الودائع الزمنية والادخارية عند 4.0 في المئة.

2-1 أسعار الفائدة

استمر البنك المركزي السعودي بالحفاظ على سقف

الاشتراك الأسبوعي للبنوك المحلية في أدونات ساما بمقدار 10.0 مليار ريال خلال الربع الأول من عام 2021م.

وانخفض متوسط أسعار الفائدة على الودائع بين المصارف المحلية لمدة ثلاثة أشهر (SAIBOR) في الربع الأول من عام 2021م ليصل إلى نحو 0.8072 في المئة. وبلغ الفارق بين متوسط أسعار الفائدة على الودائع بالريال (SAIBOR) والدولار (LIBOR) لفترة ثلاثة أشهر خلال الربع الأول من عام 2021م نحو 61 نقطة أساس لصالح الريال. أما بالنسبة لسعر صرف الريال مقابل الدولار فقد استقر عند سعره الرسمي البالغ 3.75 ريال.

ثانياً: التطورات النقدية

2-1 عرض النقود

سجل عرض النقود بتعريفه الشامل (ن3) خلال الربع الأول من عام 2021م ارتفاعاً نسبته 1.8 في المئة (38.0 مليار ريال) ليبلغ نحو 2,187.3 مليار ريال، مقارنةً بارتفاع نسبته 2.9 في المئة (61.3 مليار ريال) في الربع السابق. كما حقق ارتفاعاً سنوياً نسبته 8.9 في المئة (178.3 مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق (رسم بياني رقم 1).

وبتحليل مكونات عرض النقود (ن3) خلال الربع الأول من عام 2021م، يُلاحظ ارتفاع عرض النقود بتعريفه الضيق (ن1) بنسبة بلغت نحو 2.1 في المئة (30.8 مليار ريال) ليبلغ حوالي 1,519.7 مليار ريال مشكلاً ما نسبته 69.5 في المئة من إجمالي عرض النقود (ن3)، مقارنةً بارتفاع نسبته 4.0 في المئة (57.0 مليار ريال) خلال الربع السابق، وسجل ارتفاعاً سنوياً نسبته 11.3 في المئة (154.6 مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. أما عرض النقود (ن2) فقد سجل خلال الربع الأول من عام 2021م ارتفاعاً نسبته 0.5 في المئة

(9.5 مليار ريال) ليبلغ نحو 1,972.4 مليار ريال مشكلاً ما نسبته 90.2 في المئة من إجمالي عرض النقود (ن3)، مقارنة بارتفاع نسبته 4.2 في المئة (80.0 مليار ريال) في الربع السابق، وسجل ارتفاعاً سنوياً نسبته 8.1 في المئة (147.0 مليار ريال) مقارنة بالربع المقابل من العام السابق.

2-2 القاعدة النقدية

ارتفعت القاعدة النقدية خلال الربع الأول من عام 2021م بنسبة 0.7 في المئة (2.5 مليار ريال) لتبلغ 355.1 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 0.3 في المئة (1.1 مليار ريال) في الربع السابق، وحقت ارتفاعاً سنوياً نسبته 4.2 في المئة (14.4 مليار ريال) مقارنة بالربع المقابل من العام السابق. وتحليل مكونات القاعدة النقدية، يلاحظ أن الودائع لدى البنك المركزي في الربع الأول من عام 2021م ارتفعت بنسبة 2.4 في المئة (2.9 مليار ريال) لتبلغ نحو 121.9 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 3.1 في المئة (3.5 مليار ريال) في الربع السابق، وسجلت ارتفاعاً سنوياً نسبته 12.9 في المئة (13.9 مليار ريال) مقارنة بالربع المقابل من العام السابق. بينما سجل النقد في الصندوق انخفاضاً ربعياً نسبته 4.1 في المئة (1.1 مليار ريال) ليبلغ نحو 26.3 مليار ريال، مقارنة بانخفاض

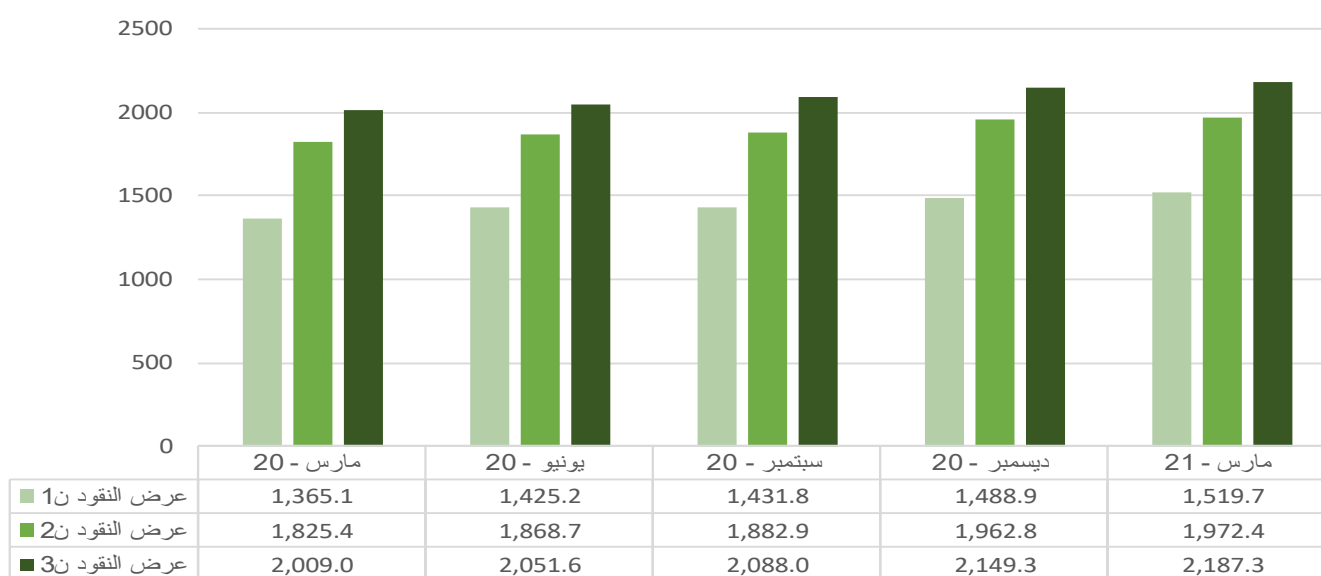
نسبته 6.0 في المئة (1.8 مليار ريال) في الربع السابق، وسجل انخفاضاً سنوياً نسبته 23.1 في المئة (7.9 مليار ريال) مقارنة بالربع المقابل من العام السابق. فيما ارتفع النقد المتداول خارج المصارف بنسبة 0.3 في المئة (0.7 مليار ريال) ليبلغ نحو 207.0 مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته 0.3 في المئة (0.6 مليار ريال) في الربع السابق. وسجل ارتفاعاً سنوياً نسبته 4.2 في المئة (8.4 مليار ريال) مقارنة بالربع المقابل من العام السابق.

ثالثاً: تطورات المركز المالي للبنك المركزي السعودي

تشير البيانات الأولية للمركز المالي للبنك المركزي السعودي إلى تسجيل إجمالي الموجودات خلال الربع الأول من عام 2021م ارتفاعاً ليبلغ نحو 1,853.4 مليار ريال. وسجل إجمالي الأصول الاحتياطية للبنك المركزي السعودي خلال الربع الأول من عام 2021م انخفاضاً ليبلغ 1,683.5 مليار ريال. وتحليل مكونات إجمالي الأصول الاحتياطية خلال الربع الأول من عام 2021م مقارنة بالربع السابق، انخفض وضع الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي ليبلغ نحو 13.0 مليار ريال، وانخفض رصيد حقوق السحب الخاصة ليبلغ 31.0 مليار ريال، وانخفض النقد الأجنبي والودائع في الخارج لتبلغ 513.6 مليار ريال، في

(مليار ريال)

رسم بياني رقم 1: عرض النقود



حين ارتفعت الاستثمارات في الأوراق المالية في الخارج لتبلغ 1,124.3 مليار ريال، واستقر احتياطي الذهب عند 1.6 مليار ريال.

رابعاً: تطورات النشاط المصرفي

4-1 الودائع المصرفية

سجل إجمالي الودائع المصرفية خلال الربع الأول من عام 2021م ارتفاعاً نسبته 1.9 في المئة (37.4 مليار ريال) ليلعب نحو 1,980.3 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 3.3 في المئة (61.9 مليار ريال) خلال الربع السابق، وشهد ارتفاعاً سنوياً نسبته 9.4 في المئة (169.8 مليار ريال) مقارنة بالربع المقابل من العام السابق.

وبتحليل مكونات الودائع حسب النوع خلال الربع الأول من عام 2021م، يتضح ارتفاع الودائع تحت الطلب بنسبة 2.3 في المئة (30.1 مليار ريال) لتبلغ نحو 1,312.7 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 4.7 في المئة (57.7 مليار ريال) خلال

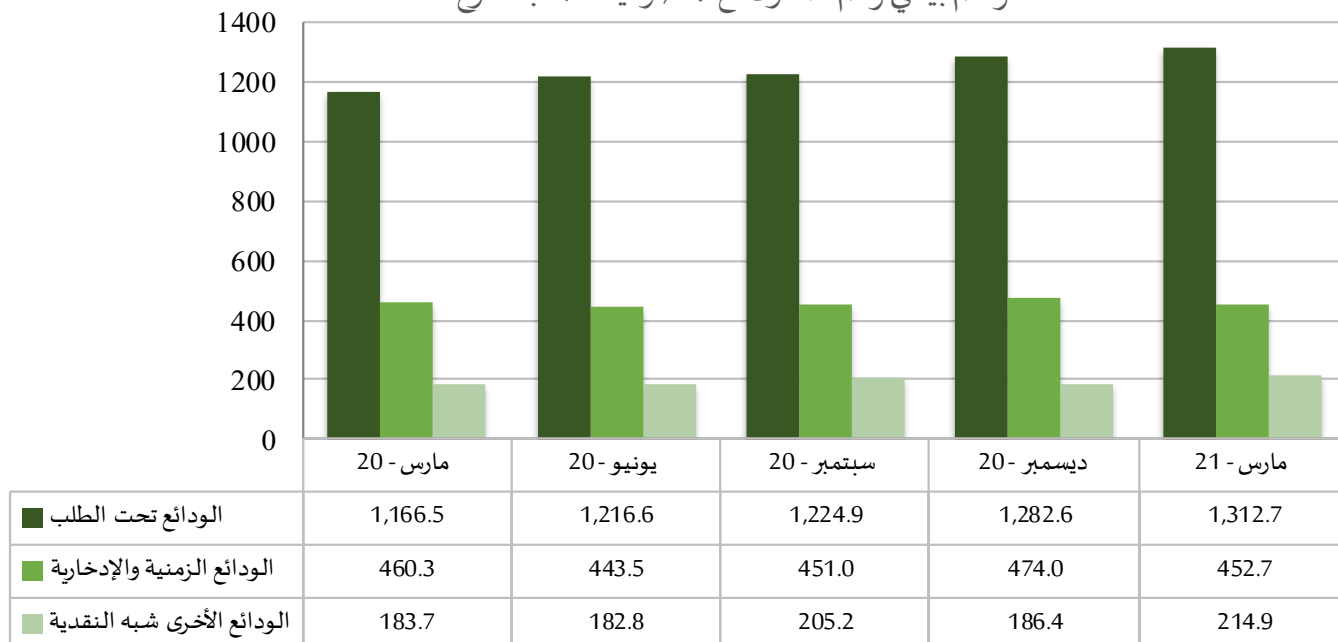
الربع السابق، وحقت الودائع تحت الطلب ارتفاعاً سنوياً نسبته 12.5 في المئة (146.1 مليار ريال) مقارنة بالربع المقابل من العام السابق. كما سجلت الودائع الأخرى شبه النقدية ارتفاعاً بنسبة 15.3 في المئة (28.5 مليار ريال) لتبلغ 214.9 مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته 9.1 في المئة (18.7 مليار ريال) خلال الربع السابق، فيما حققت ارتفاعاً سنوياً نسبته 17.0 في المئة (31.3 مليار ريال) مقارنة بالربع المقابل من العام السابق. في المقابل، انخفضت الودائع الزمنية والإدخارية بنسبة 4.5 في المئة (21.3 مليار ريال) لتبلغ 452.7 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 5.1 في المئة (22.9 مليار ريال) خلال الربع السابق، وحقت انخفاضاً سنوياً نسبته 1.6 في المئة (7.6 مليار ريال) مقارنة بالربع المقابل من العام السابق (رسم بياني رقم 2).

4-2 موجودات ومطلوبات المصارف التجارية

بلغ إجمالي الموجودات والمطلوبات للمصارف التجارية بنهاية الربع الأول من عام 2021م قرابة 3,035.1 مليار ريال، مسجلاً بذلك ارتفاعاً ربعياً بنسبة 1.9 في المئة (55.5 مليار

(مليار ريال)

رسم بياني رقم 2: الودائع المصرفية حسب النوع



ريال)، مقابل ارتفاع نسبته 3.5 في المئة (99.9 مليار ريال) خلال الربع السابق، وسجل ارتفاعاً سنوياً نسبته 11.4 في المئة (311.0 مليار ريال).

4-3 الموجودات والمطلوبات الأجنبية للمصارف التجارية

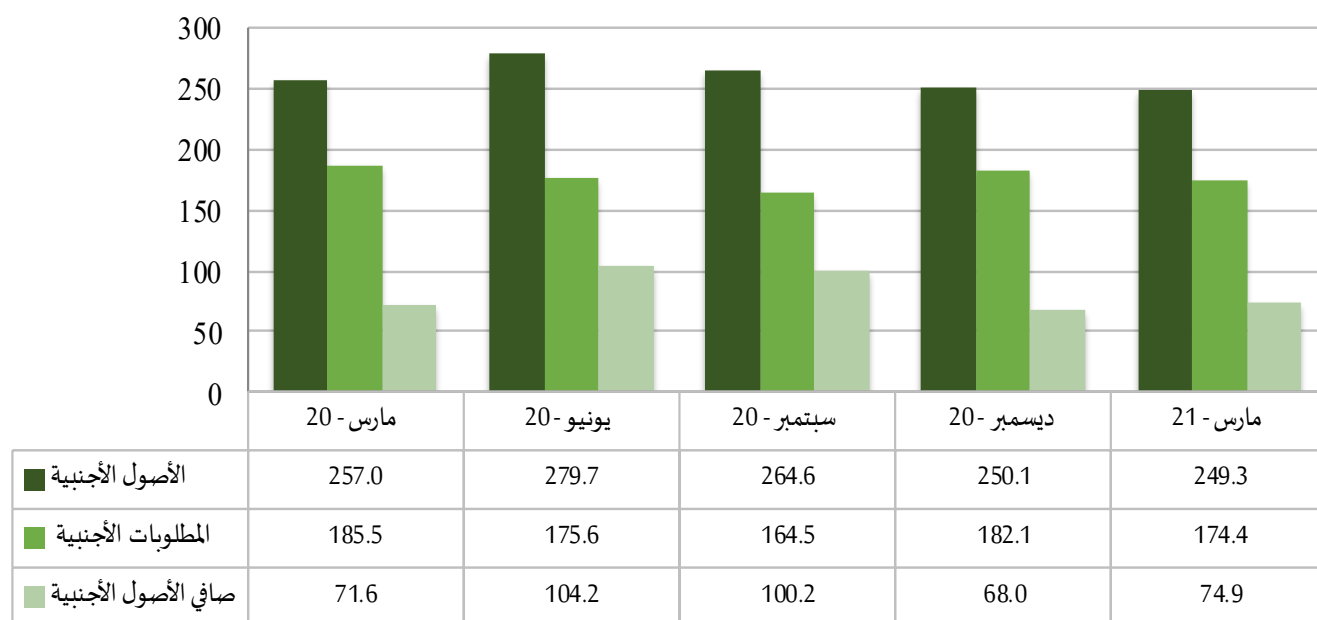
سجل إجمالي الأصول الأجنبية للمصارف التجارية خلال الربع الأول من عام 2021م انخفاضاً نسبته 0.3 في المئة (0.8 مليار ريال) لتبلغ حوالي 249.3 مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته 5.5 في المئة (14.6 مليار ريال) خلال الربع السابق، وسجل انخفاضاً سنوياً نسبته 3.0 في المئة (7.8 مليار ريال) مقارنة بالربع المقابل من العام السابق، وشكلت الأصول الأجنبية للمصارف التجارية بنهاية الربع الأول من عام 2021م ما نسبته 8.2 في المئة من إجمالي أصول المصارف التجارية مقارنة بما نسبته 8.4 في المئة في نهاية الربع السابق. وسجلت المطلوبات الأجنبية للمصارف التجارية خلال الربع الأول من عام 2021م انخفاضاً نسبته 4.2 في المئة (7.7 مليار ريال) لتبلغ حوالي 174.4 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 10.7 في المئة (17.6 مليار ريال) خلال الربع السابق. وسجلت انخفاضاً

سنوياً نسبته 6.0 في المئة (11.1 مليار ريال) مقارنة بالربع المقابل من العام السابق، مشكلةً بذلك ما نسبته 5.7 في المئة من إجمالي مطلوبات المصارف التجارية مقارنة بما نسبته 6.1 في المئة في نهاية الربع السابق. وبذلك، ارتفع صافي الأصول الأجنبية للمصارف التجارية بنهاية الربع الأول من عام 2021م بنسبة 10.1 في المئة (6.9 مليار ريال) ليبليغ 74.9 مليار ريال مقارنة بانخفاض نسبته 32.1 في المئة (32.2 مليار ريال) خلال الربع السابق. في حين شهد صافي الأصول الأجنبية للمصارف ارتفاعاً سنوياً نسبته 4.6 في المئة (3.3 مليار ريال) مقارنة بالربع المقابل من العام السابق (رسم بياني رقم 3).

4-4 مطلوبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والعام

ارتفعت مطلوبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والعام (ويشمل الحكومي وشبه الحكومي) خلال الربع الأول من عام 2021م بنسبة 4.6 في المئة (104.8 مليار ريال) لتبلغ 2,384.7 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 2.8 في المئة (61.0 مليار ريال) في الربع السابق، وسجلت ارتفاعاً

رسم بياني رقم 3: الأصول والمطلوبات وصافي الأصول الأجنبية للمصارف التجارية (مليار ريال)



سنوياً بنسبة 13.5 في المئة (284.2 مليار ريال). وارتفعت نسبة مطلوبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والعام من إجمالي الودائع المصرفية إلى 120.4 في المئة مقارنة بنسبة 117.3 في المئة في نهاية الربع السابق.

4-4-1 مطلوبات المصارف التجارية من القطاع الخاص

ارتفعت مطلوبات المصارف التجارية من القطاع الخاص خلال الربع الأول من عام 2021م بنسبة 6.2 في المئة (109.1 مليار ريال) لتبلغ نحو 1,871.6 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 2.2 في المئة (38.6 مليار ريال) خلال الربع السابق، وسجلت ارتفاعاً سنوياً نسبته 14.6 في المئة (238.5 مليار ريال) مقارنة بالربع المقابل من العام السابق. وارتفعت نسبة مطلوبات المصارف التجارية من القطاع الخاص إلى إجمالي الودائع المصرفية بنهاية الربع الأول من عام 2021م إلى 94.5 في المئة، مقارنة بنسبة 90.7 في المئة في نهاية الربع السابق (رسم بياني رقم 4).

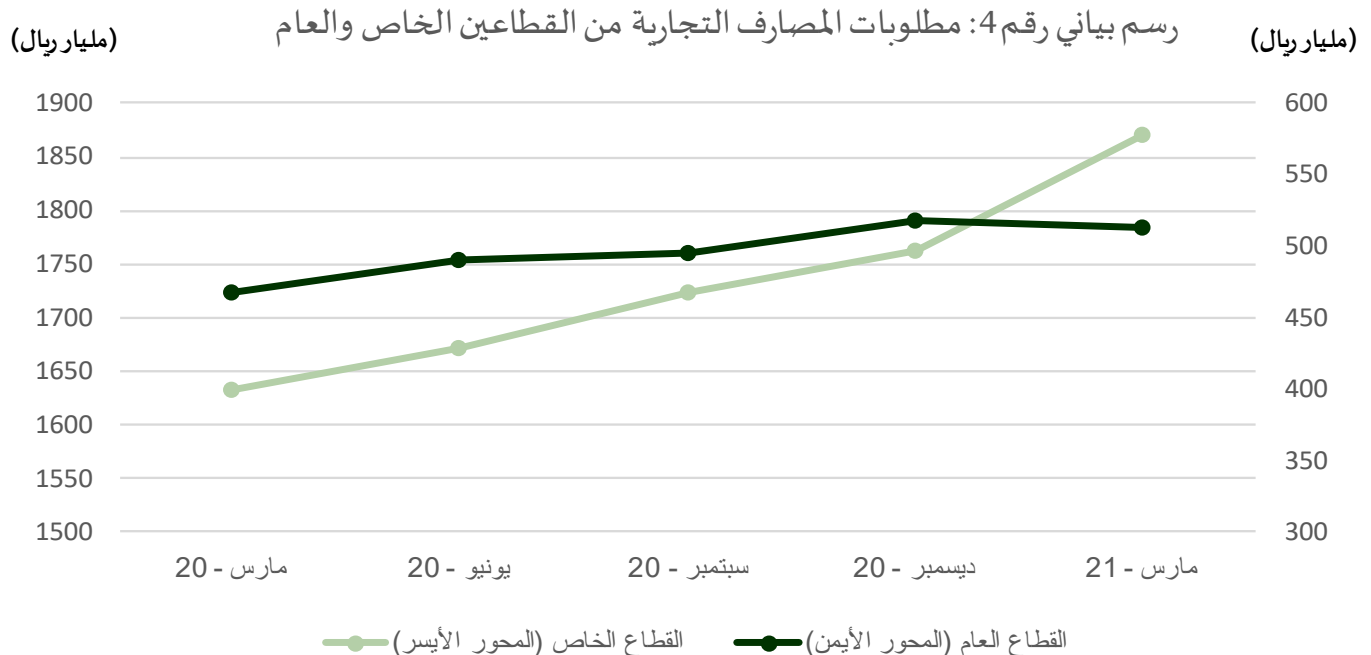
4-4-2 مطلوبات المصارف التجارية من القطاع العام

انخفضت مطلوبات المصارف التجارية من القطاع العام

خلال الربع الأول من عام 2021م بنسبة 0.8 في المئة (4.4 مليار ريال) لتبلغ حوالي 513.2 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 4.5 في المئة (22.4 مليار ريال) خلال الربع السابق، في حين سجلت ارتفاعاً سنوياً نسبته 9.8 في المئة (45.7 مليار ريال) مقارنة بالربع المقابل من العام السابق. وانخفضت نسبة إجمالي مطلوبات المصارف التجارية من القطاع العام إلى إجمالي الودائع المصرفية في نهاية الربع الأول من عام 2021م إلى حوالي 25.9 في المئة، مقارنة بنسبة 26.6 في المئة في نهاية الربع السابق (رسم بياني رقم 4).

4-4-3 الائتمان المصرفي حسب النشاط الاقتصادي

بتحليل الائتمان المصرفي الممنوح للأنشطة الاقتصادية خلال الربع الأول من عام 2021م، يلاحظ ارتفاع الائتمان المصرفي الممنوح لقطاع الصناعة والإنتاج بنسبة 2.1 في المئة (3.3 مليار ريال)، ولقطاع التمويل بنسبة 17.4 في المئة (8.0 مليار ريال)، ولقطاع البناء والتشييد بنسبة 4.1 في المئة (3.8 مليار ريال)، ولقطاع الخدمات بنسبة 7.7 في المئة (7.3 مليار ريال)، ولقطاع النقل والاتصالات بنسبة 11.4 في المئة (5.4 مليار ريال).



مليار ريال)، ولقطاع الماء والكهرباء والغاز والخدمات الصحية بنسبة 5.8 في المئة (3.8 مليار ريال)، ولقطاع التجارة بنسبة 3.7 في المئة (11.0 مليار ريال)، وللقطاعات الأخرى بنسبة 7.2 في المئة (61.8 مليار ريال). في حين انخفض الائتمان الممنوح للقطاع الحكومي وشبه الحكومي على أساس ربعي بنسبة 9.5 في المئة (7.5 مليار ريال)، ولقطاع الزراعة وصيد الأسماك بنسبة 7.0 في المئة (1.1 مليار ريال)، ولقطاع التعدين والمناجم بنسبة 0.2 في المئة (37.5 مليون ريال).

وبتحليل الائتمان المصرفي حسب الآجال خلال الربع الأول من عام 2021م مقارنة بالربع السابق، فقد حقق الائتمان المصرفي طويل الأجل ارتفاعاً نسبته 8.7 في المئة (71.4 مليار ريال) ليبلغ نحو 895.0 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 8.9 في المئة (67.1 مليار ريال) خلال الربع السابق، وشهد الائتمان المصرفي متوسط الأجل ارتفاعاً نسبته 0.2 في المئة (0.6 مليار ريال) ليبلغ 261.4 مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته 0.2 في المئة (0.5 مليار ريال) خلال الربع السابق، وشهد الائتمان المصرفي قصير الأجل ارتفاعاً نسبته 3.4 في المئة (23.8 مليار ريال) ليبلغ 721.9 مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته 2.1 في المئة (14.8 مليار ريال) في الربع السابق.

4-5 الاحتياطيات ورأس المال والأرباح وفروع المصارف التجارية

ارتفع رأس مال واحتياطيات المصارف التجارية خلال الربع الأول من عام 2021م بنسبة 8.6 في المئة (32.5 مليار ريال) ليبلغ حوالي 409.6 مليار ريال مقارنة بارتفاع نسبته 0.3 في المئة (1.2 مليار ريال) في الربع السابق، وسجل ارتفاعاً سنوياً نسبته 10.4 في المئة (38.5 مليار ريال) مقارنة بالربع المقابل من العام السابق. وارتفعت نسبة رأس مال واحتياطيات المصارف التجارية إلى إجمالي الودائع المصرفية في نهاية الربع الأول من عام 2021م إلى 20.7 في المئة مقارنة بما نسبته 19.4 في

التمة في الربع السابق. وبلغت أرباح المصارف التجارية في الربع الأول من عام 2021م حوالي 12.3 مليار ريال مقارنة بنحو 11.1 مليار ريال في الربع السابق، أي بارتفاع نسبته 10.7 في المئة (1.2 مليار ريال)، مقارنة بانخفاض نسبته 14.5 في المئة (1.9 مليار ريال) خلال الربع السابق.

وانخفض عدد فروع المصارف التجارية العاملة في المملكة لـ 2,008 فروع في نهاية الربع الأول من عام 2021م، أي بانخفاض قدره 6 فروع مقارنة بالربع السابق، وانخفاض بمقدار 63 فرعاً مقارنة بالربع المقابل من العام السابق.

4-6 مشتريات ومبيعات المصارف التجارية من النقد الأجنبي

4-6-1 مشتريات المصارف التجارية من النقد الأجنبي

ارتفع إجمالي مشتريات المصارف التجارية من النقد الأجنبي خلال الربع الأول من عام 2021م بنسبة 7.7 في المئة (59.6 مليار ريال) ليبلغ قرابة 833.0 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 16.3 في المئة (108.3 مليار ريال) خلال الربع السابق، في حين سجل انخفاضاً سنوياً نسبته 6.6 في المئة (59.3 مليار ريال). وبمقارنة إجمالي المشتريات من المصارف المحلية بالربع السابق يلاحظ ارتفاعه بنسبة 24.3 في المئة (20.5 مليار ريال)، وكذلك ارتفعت المشتريات من البنك المركزي بنسبة 10.7 في المئة (16.5 مليار ريال)، وارتفعت المشتريات من مصادر أخرى بنسبة 22.4 في المئة (4.5 مليار ريال)، وارتفعت المشتريات من المصارف الخارجية بنسبة 6.7 في المئة (25.9 مليار ريال)، في حين انخفضت المشتريات من العملاء بنسبة 6.2 في المئة (7.8 مليار ريال) (رسم بياني رقم 5).

4-6-2 مبيعات المصارف التجارية من النقد الأجنبي

ارتفع إجمالي مبيعات المصارف التجارية من النقد الأجنبي خلال الربع الأول من عام 2021م بنسبة 15.7 في المئة

خامساً: القطاع الخارجي

التجارة الخارجية

انخفضت قيمة الصادرات في الربع الرابع من عام 2020م بنسبة 26.0 في المئة لتبلغ نحو 180.1 مليار ريال مقارنةً بنحو 243.4 مليار ريال في الربع المقابل من عام 2019م، حيث انخفضت قيمة الصادرات النفطية بنحو 34.7 في المئة لتبلغ 121.5 مليار ريال، وارتفعت الصادرات الأخرى بنحو 0.5 في المئة (تشمل إعادة التصدير) لتبلغ 56.5 مليار ريال. فيما انخفضت قيمة الواردات (سيف) في الربع الرابع من عام 2020م بنسبة 5.1 في المئة مقارنةً بالربع المقابل من عام 2019م لتبلغ نحو 123.9 مليار ريال.

ميزان المدفوعات

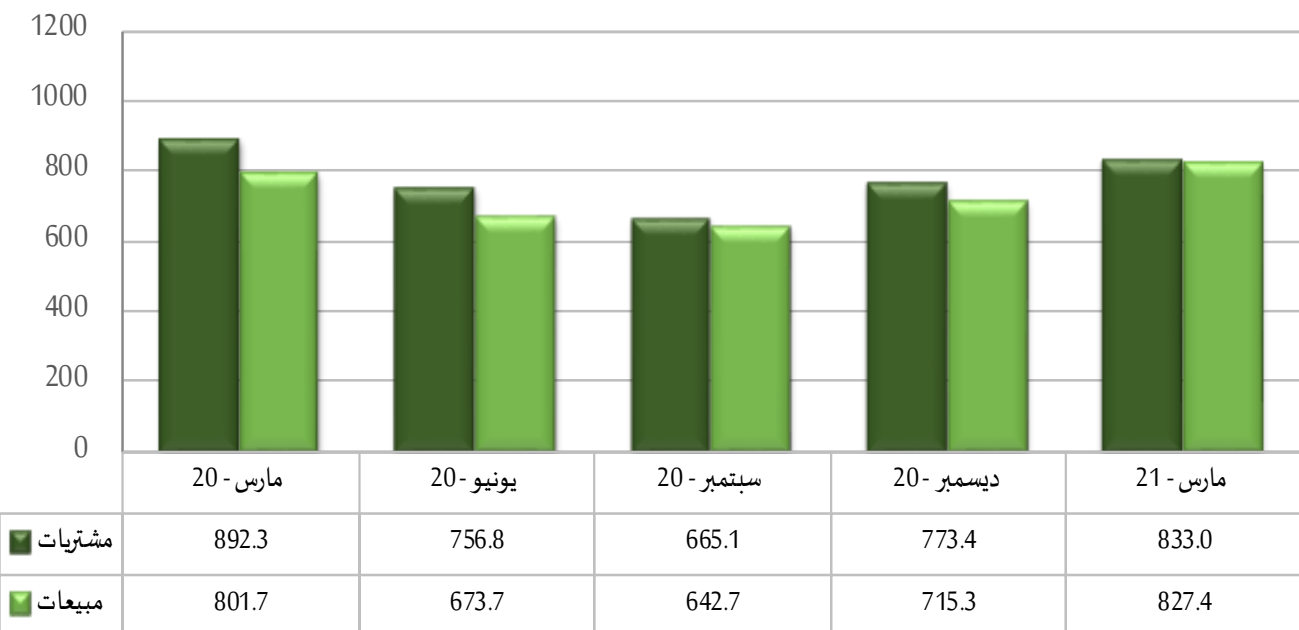
1-5 الحساب الجاري

تشير التقديرات الأولية إلى تحقيق فائض في ميزان الحساب الجاري خلال الربع الرابع من عام 2020م مقداره 8.7

(112.1 مليار ريال) ليبلغ نحو 827.4 مليار ريال، مقارنةً بارتفاع نسبته 11.3 في المئة (72.5 مليار ريال) خلال الربع السابق. وسجلت المبيعات ارتفاعاً سنوياً نسبته 3.2 في المئة (25.7 مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق.

وبمقارنة إجمالي مبيعات المصارف من النقد الأجنبي بالربع السابق يلاحظ انخفاض المبيعات للبنك المركزي بنسبة 39.2 في المئة (0.5 مليار ريال)، والمبيعات المنسوبة لأغراض محددة (السفر إلى الخارج، التحويلات الشخصية، مقاولون أجانب، وتمويل الواردات والاستثمارات الخارجية) بنسبة 0.1 في المئة (46.1 مليون ريال). في حين ارتفعت المبيعات لمصارف خارج المملكة بنسبة 10.4 في المئة (32.6 مليار ريال)، والمبيعات لعملاء آخرين في المملكة بنسبة 27.0 في المئة (56.5 مليار ريال)، والمبيعات للوزارات والبلديات بنسبة 436.5 في المئة (0.9 مليار ريال)، والمبيعات للمصارف المحلية بنسبة 22.6 في المئة (22.4 مليار ريال)، والمبيعات لجهات حكومية بنسبة 25.0 في المئة (0.3 مليار ريال) (رسم بياني رقم 5).

رسم بياني رقم 5: مشتريات ومبيعات المصارف التجارية من النقد الأجنبي (مليار ريال)



مليار ريال مقارنةً بفائض مقداره 24.2 مليار ريال في الربع المقابل من عام 2019م. ويعود ذلك إلى تسجيل فائض في ميزان السلع والخدمات قدره 12.0 مليار ريال مقارنةً بفائض قدره 51.6 مليار في الربع المقابل من عام 2019م، حيث سجل ميزان السلع فائضاً قدره 54.9 مليار ريال بالرغم من انخفاض الصادرات السلعية بنسبة 26.0 في المئة لتبلغ 180.1 مليار ريال مقارنةً بحوالي 243.4 مليار ريال في الربع المقابل من عام 2019م، وانخفضت الواردات السلعية (فوب) بنسبة 5.6 في المئة لتبلغ 125.1 مليار ريال مقارنةً بنحو 132.6 مليار ريال في الربع المقابل من عام 2019م. فيما تحسن عجز حساب الخدمات من 59.3 مليار ريال في الربع الرابع من عام 2019م إلى 42.9 مليار ريال في الربع الرابع من عام 2020م. وقد سجل صافي ميزان الدخل الأولي في الربع الرابع من عام 2020م فائضاً بمبلغ 35.9 مليار ريال مقارنةً بفائض بحوالي 6.1 مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق، وارتفع عجز حساب الدخل الثانوي بنسبة 17.0 في المئة ليصل إلى حوالي 39.2 مليار ريال مقابل 33.5 مليار ريال في الربع الرابع من العام السابق.

2-5: الحساب الرأسمالي

سجل بند الحساب الرأسمالي خلال الربع الرابع من عام 2020م تدفقاً للخارج بقيمة 1.2 مليار ريال مقابل تدفق للخارج بنحو 1.7 مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق.

3-5: الحساب المالي

سجل صافي الاستثمارات المباشرة خلال الربع الرابع من عام 2020م ارتفاعاً بقيمة 4.6 مليار ريال، وذلك بسبب ارتفاع قيمة صافي حيازة الأصول المالية في الخارج بمبلغ 11.6 مليار ريال، وارتفاع قيمة صافي تحمل الخصوم في الداخل والتي قُدرت بحوالي 7.0 مليار ريال. وارتفع صافي استثمارات الحافظة بمبلغ 27.9 مليار ريال، مقابل ارتفاع بمبلغ 5.1 مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق. وانخفض صافي الاستثمارات الأخرى بمبلغ 43.3 مليار ريال، مقابل ارتفاع بمبلغ 15.8 مليار ريال

في الربع المقابل من العام السابق. وسجل صافي الأصول الاحتياطية ارتفاعاً بمبلغ 22.7 مليار ريال في الربع الرابع من عام 2020م مقابل انخفاض بمبلغ 3.8 مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق، حيث ارتفعت الأصول الاحتياطية الأخرى بمبلغ 20.4 مليار ريال (الناتج من انخفاض بند عملة وودائع بمبلغ 34.7 مليار ريال وارتفاع بند الاستثمار في الأوراق المالية بمبلغ 55.1 مليار ريال) مقابل انخفاض بمبلغ 4.9 مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق.

سادساً: تطورات التقنية المصرفية

1-6 نظام سريع

انخفضت القيمة الإجمالية لعمليات نظام سريع خلال الربع الأول من عام 2021م بنسبة 9.4 في المئة (1,876.8 مليار ريال) لتبلغ 18,073.8 مليار ريال، وبلغ مجموع قيم المدفوعات المفردة 17,089.9 مليار ريال، في حين بلغ مجموع المدفوعات المجمعة حوالي 971.4 مليار ريال. وبلغ مجموع مدفوعات العملاء نحو 1,991.7 مليار ريال، بانخفاض نسبته 18.6 في المئة عن الربع السابق. وبلغ إجمالي قيمة المدفوعات ما بين المصارف 16,069.6 مليار ريال، بانخفاض نسبته 8.1 في المئة عن الربع السابق.

2-6 مدى

بلغ إجمالي العمليات المنفذة من خلال أجهزة الصرف الآلي خلال الربع الأول من عام 2021م ما يقارب 424.5 مليون عملية بإجمالي سحبات نقدية قدره 151.6 مليار ريال شملت عمليات المصارف وعمليات مدى. وبلغ إجمالي العمليات المنفذة من خلال أجهزة نقاط البيع خلال الربع الأول من عام 2021م نحو 1,065.6 مليون عملية بإجمالي مبيعات قدره 109.2 مليار ريال. كما بلغ إجمالي عدد أجهزة الصرف الآلي قرابة 17.3 ألف جهاز في نهاية الربع الأول من عام 2021م، وبلغ

عدد بطاقات الصرف الآلي المصدرة من المصارف المحلية نحو 35.3 مليون بطاقة. فيما بلغ عدد أجهزة نقاط البيع في نهاية الربع الأول من عام 2021م حوالي 792.8 ألف جهاز.

3-6 المقاصة

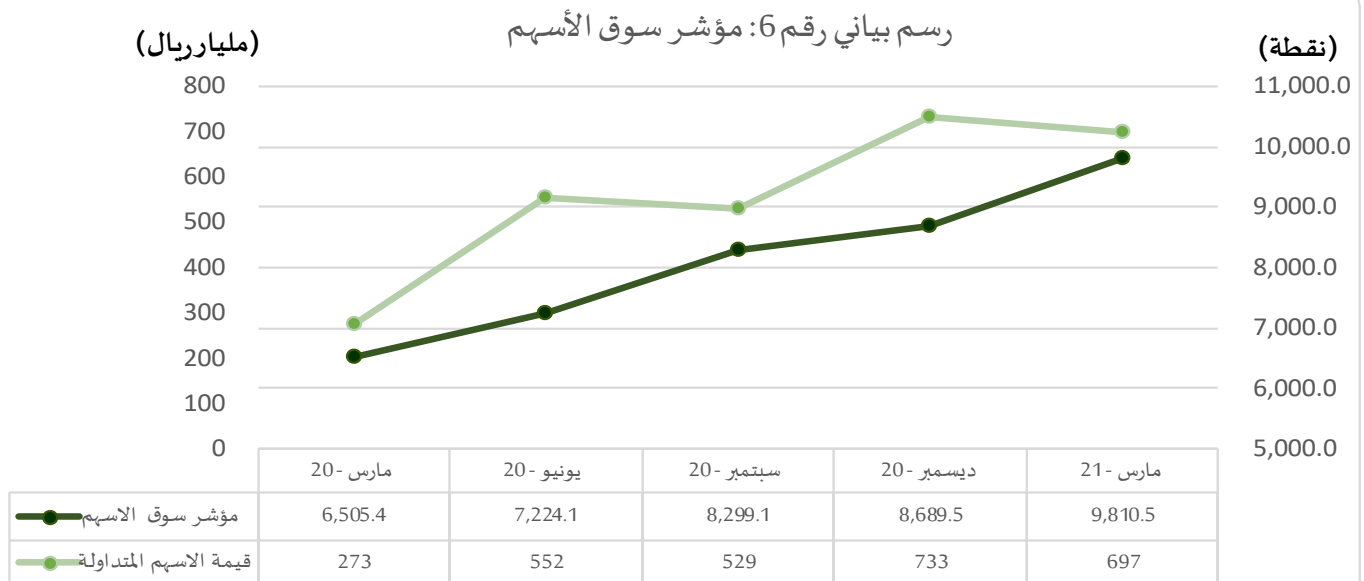
وبالنسبة لإحصاءات المقاصة للربع الأول من عام 2021م، فقد بلغ عدد الشيكات المقدمة من غرف المقاصة (صادرة وواردة) حوالي 531.4 ألف شيكاً بقيمة إجمالية بلغت 103.9 مليار ريال، وبلغ عدد شيكات الأفراد والمؤسسات نحو 435.0 ألف شيك بقيمة إجمالية بلغت 51.5 مليار ريال، فيما بلغ عدد الشيكات بين المصارف حوالي 96.4 ألف شيك بقيمة إجمالية بلغت 52.4 مليار ريال.

سابقاً: تطورات سوق الأسهم المحلية

حقق المؤشر العام لأسعار الأسهم ارتفاعاً ربعياً في نهاية الربع الأول من عام 2021م بنسبة 12.9 في المئة ليبلغ 9,810.5 نقطة، مقارنةً بارتفاع نسبته 4.7 في المئة في الربع السابق، وحقق ارتفاعاً سنوياً نسبته 50.8 في المئة مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. فيما انخفض عدد الأسهم المتداولة في

الربع الأول من عام 2021م بنسبة 18.5 في المئة ليبلغ حوالي 22.0 مليار سهم، مقارنةً بارتفاع نسبته 14.5 في المئة خلال الربع السابق. في حين حقق عدد الأسهم المتداولة ارتفاعاً سنوياً نسبته 81.4 في المئة مقارنةً بالربع المقابل من عام 2020م. في المقابل، انخفضت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة خلال الربع الأول من عام 2021م بنسبة 4.9 في المئة لتبلغ نحو 697.3 مليار ريال، مقارنةً بارتفاع نسبته 38.6 في المئة خلال الربع السابق، فيما سجلت ارتفاعاً سنوياً نسبته 155.5 في المئة مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق.

من جهة أخرى، ارتفعت القيمة السوقية للأسهم بنهاية الربع الأول من عام 2021م بنسبة 5.8 في المئة لتبلغ 9.6 مليار ريال مقارنةً بانخفاض بلغت نسبته 0.3 في المئة في نهاية الربع السابق، وحققت القيمة السوقية للأسهم ارتفاعاً سنوياً بنسبة 27.4 في المئة مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. في حين سجل إجمالي عدد الصفقات المنفذة خلال الربع الأول من عام 2021م انخفاضاً نسبته 6.6 في المئة ليبلغ حوالي 27.6 مليون صفقة، مقارنةً بارتفاع نسبته 37.4 في المئة في الربع السابق، فيما سجل عدد الصفقات ارتفاعاً سنوياً نسبته 126.4 في المئة مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق (رسم بياني رقم 6).



المصدر: السوق المالية السعودية (تداول)، وهيئة السوق المالية.

الأول من عام 2021م

♦ قام البنك المركزي بتحديث متطلبات التسجيل والإفصاح المتعلقة بالحد من مخاطر عقود المشتقات المالية غير المدرجة في منصة مركزية، والتي تهدف إلى تخفيض المخاطر وتعزيز المقاصة المركزية.

♦ عمم البنك المركزي على البنوك والمصارف العاملة في المملكة بإلغاء ربط التحويل من الحسابات التجميعية للجهات الحكومية ذات الإيرادات المباشرة لدى البنوك مع حساب الإيرادات المباشرة لدى البنك المركزي، وذلك استكمالاً للتسيق القائم بين البنك المركزي السعودي ووزارة المالية؛ ولتتمكن الجهات الحكومية من التحويل بشكل مباشر من حساباتها التجميعية إلى حسابات الجهات.

♦ أكد البنك المركزي على البنوك والمصارف العاملة في المملكة بضرورة اعتماد المسمى الإنجليزي المحدد في خدمة السجلات التجارية المترجمة الصادرة عن وزارة التجارة عند إبرام اتفاقيات تحويل رواتب مع العملاء من المؤسسات والشركات التجارية، وذلك لتجنب استغلال تشابه المسميات فيما بين الكيانات التجارية.

♦ قام البنك المركزي بتحديث القواعد الخاصة بالمؤسسات والمنشآت والمحلات المرخص لها، والخاصة بالشركات المقيمة، والتي تهدف إلى إيضاح المتطلبات اللازم استيفاؤها عند فتح الحسابات البنكية للمؤسسات أو الشركات حينما يكون مالك المؤسسة أو أحد/ كافة الشركاء جمعيات أو مؤسسات أهلية.

♦ عمم البنك المركزي على البنوك والمصارف العاملة في المملكة عن تفعيل خدمة نقاط البيع لشبكة المدفوعات الخليجية مع سلطنة عمان، للربط واتخاذ التدابير اللازمة اعتباراً من تاريخ 4 أبريل 2021م.

ارتفع إجمالي أصول صناديق الاستثمار المدارة من قبل شركات الاستثمار في الربع الأول من عام 2021م بنسبة 11.0 في المئة (23.1 مليار ريال) ليبلغ 232.8 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 7.0 في المئة (13.7 مليار ريال) في الربع السابق. في حين حقق ارتفاعاً سنوياً نسبته 33.2 في المئة (58.1 مليار ريال) مقارنة بالربع المقابل من العام السابق.

وبتحليل إجمالي صناديق الاستثمار، يلاحظ ارتفاع الأصول المحلية في الربع الأول من عام 2021م بنسبة 3.2 في المئة (4.7 مليار ريال) لتبلغ 154.3 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 0.5 في المئة (0.8 مليار ريال) في الربع السابق، وحقت الأصول المحلية ارتفاعاً سنوياً نسبته 19.0 في المئة (24.7 مليار ريال) مقارنة بالربع المقابل من العام السابق. وسجلت الأصول الأجنبية خلال الربع الأول من عام 2021م ارتفاعاً نسبته 30.5 في المئة (18.4 مليار ريال) لتبلغ 78.5 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 27.2 في المئة (12.9 مليار ريال) في الربع السابق، وسجلت ارتفاعاً سنوياً نسبته 74.1 في المئة (33.4 مليار ريال) مقارنة بالربع المقابل من العام السابق.

وارتفع عدد مشتركى الصناديق الاستثمارية في الربع الأول من عام 2021م بنسبة 6.5 في المئة (23.4 ألف مشترك) ليبلغ نحو 382.2 ألف مشترك، مقارنة بارتفاع نسبته 0.1 في المئة (0.3 ألف مشترك) في الربع السابق، وسجل عدد المشتركين ارتفاعاً سنوياً نسبته 12.5 في المئة (42.6 ألف مشترك) مقارنة بالربع المقابل من العام السابق. أما بالنسبة لعدد الصناديق العاملة فقد انخفض عددها بنحو 3 صناديق ليستقر عند 251 صندوقاً في الربع الأول من عام 2021م مقارنة بالربع السابق.

- ♦ أكد البنك المركزي على البنوك والمصارف العاملة في المملكة بعدم مطالبة الشركات والمؤسسات باستعادة السجلات التجارية المشطوبة لاستلام مستحقاتها المالية، وذلك استكمالاً للتنسيق القائم بين البنك المركزي السعودي ووزارة التجارة.
- ♦ أكد البنك المركزي على البنوك والمصارف العاملة في المملكة بأن الصيغ النموذجية لاتفاقية فتح الحساب البنكي الجاري للأفراد والأشخاص الاعتباريين نافذة ومعتمدة لفتح الحساب البنكي الجاري بالطريقتين: الفعلية والإلكترونية، باستثناء خانة إرفاق صورة الهوية؛ حيث تتم مطابقة الهوية عن طريق منصة أبشر عند فتح الحساب إلكترونياً.
- ♦ أكد البنك المركزي على البنوك والمصارف العاملة في المملكة بعدم الحجز أو التنفيذ على المبالغ المودعة من صندوق النفقة للمستفيدين.



البنك المركزي السعودي
SAMA
Saudi Central Bank

